رَوائِع تُراث الزَّيديّة

كتَاب الطّبائع

للإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم العَياني
عليهما السّلام (ت ٤٠٤هـ)

مُنتزع من مَجمُوع كُتبه ورسائِله

تحقيق

إبراهيم يحيى الدّرسي

منشورات مركز أهل البيت (ع) للدراسات الإسلامية

كتاب الطبائع

من كلام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم -عليهما السلام-

وهو الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى أهل بيته الطاهرين وسلم تسليماً:

[الدليل على حدوث السماوات والأرض هو اختلافها]

سألت يا أخي وفقك الله لطاعته، وخصك بأجزل كرامته، وحباك بأسنى هدايته، عن أولى مسائل المتعبدين، وأعظم مقاصد المهتدين، وأهلك مهالك الملحدين؛ **فقلتَ**: ما الدليل على حدث السماوات والأرضين، وهما أدل الدلائل على رب العالمين.

والدليل على حدثهما: أنا نظرنا إلى اختلافهما فلم تخلوا عندنا من أحد أوجه تدل على حدوثهما: إما أن تكونا خالفتا بين أنفسهما، وإما أن يكون اختلافهما من قِبَل قدمهما، وإما أن يكون اختلافهما دليلاً على حدثهما.

فإن قلت: إن اختلافهما من فعل أنفسهما فهذا محال؛ لما علمنا من موتهما، لأن الميت لا يقي نفسه فكيف بتدبيره لها، وإذا عجز الحي الحكيم عن تدبير نفسه وتعذر عليه تحسين القبيح من صورته فالموات أعجز من ذلك وأجدر بالعجز عن أن يكون كذلك.

وإن قلت: إن اختلاف أجناسهما وتغاير صفات أجسامهما من قبل قدمهما، فالقديم لا يوصف بالاختلاف، ولا يتضاد في شيء من الأوصاف؛ لأنه إن اختلف في شيء من أوصافه، وقع الفرق بينه لعلة اختلافه، وبطلان اتفاقه وائتلافه؛ لأن القديم صفة واحدة توجب الإئتلاف، ولا توجب المضادة والاختلاف؛ فلو كانت السماء والأرض قديمتين؛ لما كانتا في الأوصاف مختلفتين، إذ لا فرق بين قدمهما، فلما وقع التفاضل بين أجزائهما، والاختلاف بين صور أجسامهما، صح عندنا بأيقن اليقين حدثهما، إذ لا فضل لقديم على قديم مثله ولا يخالفه، إذ هو من شكله.

[الدليل على اختلاف المحدثات]

فإن قال بعض الملحدين بجهله، أو عارض بمكابرة عقله، وكذلك المحدث أيضاً لا يخالف محدثاً مثله، ولا يوجد في الأوصاف مغايراً له.

فالجواب في ذلك وبالله نستعين: أن اختلاف المحدثات أوجب من اختلاف القديم، لأن القديم لا فرق بين قدمه ولا مخالف بينه فيدل فيفضل بعضه على بعض، والمحدثات أضداد مختلفة، وفي الدلالة على الصانع مؤتلفة، واختلاف أجناسها دليل على المخالف بينها لنعلم أنه سبحانه بخلافها، وتصرف أحوالها دليل على مصرّفها؛ لأنا لما وجدنا السماء قد خصت بالسمو والارتفاع، وخصت الأرض بالهبوط والإتضاع، علمنا أن مختصاً خالف بينهما، ودل بذلك على حدوثهما.

ومما يدل أيضاً على حدوث الأرض، إذ هي أقربهما إلينا، وأيسرهما مشاهدة علينا، أنا لما نظرنا إليها وما أظهر الله من الدلائل عليها، فوجدناها على ضربين مختلفين وهما الكبر والصغر، فما الذي جعل بعضها كبيراً، وجعل منها شيئاً صغيراً حتى خالف بينهما، وما الخصيصة التي فضلت أحدهما بالكبر وخصت أحدهما بالقلة والصغر، أوَلستَ تعلم أن الخصائص تدل على المختص بها.

ودليل آخر: لما نظرنا اختلاف سهولها وجبالها وتضاد أحوالها وألوانها، دل ذلك على صانعها وجاعلها، إذا التفضيل لبعضها على بعض دل على المفضل بينها.

ودليل آخر: أنا نظرنا إلى افتراقها واجتماعها فوجدنا منها ما هو ملتئم مجتمع، ومنها ما هو مفترق منقطع، علمنا أن لها مفرقاً جامعاً، ومفتطراً خالقاً صانعاً، وإلا فما جعل المفترق مفترقاً، دون أن يكون ملتئماً ملتزقاً، وما خص أحدهما بالتباين والافتراق، وخص الآخر بالملائمة والإلتزاق.

ومما يدل على حدث الجسم الواحد في ذاته أنه متغاير مختلف في جميع صفاته، لأن حركة الشيء غير سكونه، ورائحته أبداً غير لونه، وصفاته غير عينه، فلا بد من صانع ألف بين المختلفات بلطفه، وإلا فما الذي خالف بين الموصوف ووصفه.

[الدليل على حدوث الأصول والطبائع]

وسألت عن الدليل على حدث أصول المناسلة وفروعها، وبيان الصنع في عللها وطبائعها.

والجواب في ذلك: أن الدليل على حدث أصولها وفروعها، أن الحكمة لازمة لجميعها، لأن كل طبيعة من طبائعها، قد جعلت لمصلحة من مصالحها، كلما[1] أصلحت الأجساد بآلات جوارحها فكل طبيعة من هذه الطبائع لا تشبه الأخرى، ولولا اختلافها على الحيوانات لهلكت، ولما تناسلت ولا كثرت، لأن الحيوانات في بدء نشأتها ركبت على ضعف بنيتها لنعلم بفاقتها وحاجتها أنها مضطرة إلى المنعم بقوتها، لتشكر فضل نعمه بحياتها، فتستحق المدح والثواب على شكرها.

والطبائع الأربع فهي أضداد متنافية، في صلاح الأجسام متكافية، لأن الحر والبرد ضدان، وكذلك الرطوبة واليبس مختلفان.

وكذلك الاختلاف دليل على حكمة صانعها إذ جَعَل كلَّ طبيعة تصلح لخلاف ما تصلح له الأخرى، وإلا فما الذي جعل البرد والحر مختلفين، دون أن يكونا جميعاً مؤتلفين، وما الذي خص [أحدهما بالتبريد والإجماد، و][2]خص الثاني[3] بالحرارة والإتقاد؟، وما الذي خالف بين اليابس والرطب فاختلفا دون أن يتفقا ويأتلفا؟، وما الذي خص أحدهما بالرطوبة واللين دون أن يكونا على اليبس مجموعين.

فالموجود من الأجسام كلها لا يصح وجوده إلا يابساً أو رطباً، حاراً أو بارداً، ولو بطلت الطبائع من الجسم لما كان موجوداً كما لا يصح وجود محدث عدمت حركته وسكونه، لأن الموجود صفة لا يصح مع بطلانها كونه، ولو عدم الحيوان طبائع الحركة، لكن ذلك له من أعظم التهلكة، وكذلك القول في الأشجار المغتذية إنها لا تتم إلا بطبائع

---

(1)- في (ب): كما.

(2)- زيادة في (أ).

(3)- في (ب): الآخر.

الأغذية وليست الطبائع بفاعلة للحكمة والتدبير، ولا هي بعالمة بعجائب التقدير، وإنما هي حكمة من حكم رب العالمين، ودلالة عليه لجميع المخلوقين.

وأصل الحكمة عند جميع أولي الألباب، فإنما هي إصلاح الأسباب بالأسباب، فلما وجدنا الأشياء تصلحه بطبائعها، دلنا الإصلاح على حكمة صانعها، لأن الطبائع جعلت لمنافعها، فعلمنا أن المتفضل عليها بنعمها حي عالم بضعف أجسامها، لأنه لو كان ميتاً جاهلاً بفاقتها لما اهتدى إلى إصلاح قوام حياتها؛ لأنا نجد الموت والجهل يوجبان الفساد، ولا يدركان تدبير أمور العباد.

[الدليل على أصول الفروع]

والدليل على أصول هذه الفروع: أن الموت وقع على الجميع، وللجميع نهاية وغاية، ألا ترى أن الفروع متشعبة من أصولها ، فإن الأصول في التدبير كنسولها، وإذا صح أن في هذه النسول من الحكمة مثل ما في الأرض، فلا بد لها من محكم ، وإذا صح أن عليهما نعمة فلا بد من منعم، وإذا كانا جميعاً محدثين فهما بغير شك متناهيان؛ لأن الموت وقع على أصولها كلها وللكل نهاية وغاية.

ألا ترى أن أصولها على معنيين يدلان على النهاية، ويخبران بالأصل والغاية، وهما الحياة والموت، وذلك أن الحياة حوتهم كلهم فلم تغادر منهم أحداً حتى حوته، ولم تترك من أجسادهم جسماً حتى حلته، ثم خرجت الحياة من الأجسام كلها، وانتقلت من فروعها وأصولها، فلم تُبْقِ الحياة جسماً حتى فارقته، ولم تترك جسداً حتى باينته، ثم تضمن الموت جميعهم، وحوى أصولهم وفروعهم، وإذا حواهما الموت فقد ناهاهم، وأوضح حدهم وغاياتهم؛ لأنه لم يقع على الفرع حتى تضمن أصله، ولم يُفنِ الفرع حتى أفنى الأصل قبله.

وإذا تناهت الفروع إلى أصولها، ورجع أكثرها إلى قليلها، فلا بد من النظر في الأصل الذي هو أقل من فرعه، والبحث على فعل الحكيم وصنعه؛ فإذا نظرنا في ذلك علمنا أن الغاية التي صحت، والنهاية التي سلفت، زوجان أصليان غير مولودين، ولا من الأصلاب

والأرحام موجودين.

والدليل على حدثهما كالدليل على حدث فروعهما، وذلك أن في كل واحد منهما حكمة في ذاته، ومصالح في جوارحه وصفاته.

ثم علمنا أن فيهما جميعاً صنعاً محدثاً من عجيب خلق الذكر والأنثى، وجعل كل واحد منهما لصاحبه غمداً، وقصد الصانع لاتفاقهما قصداً.

والدليل على أنهما كانا قبل حياتهما ميتين، وكانا قبل الحياة معدومين: أنهما إذا كانا حيين معمرين فلا يخلو ما مضى من أعمارهما من أن يكون كثيراً أو قليلاً، وللكثير والقليل نهاية تدل على الابتداء، لأن ما مضى من العمر فقد تناهى، لأن كثيره لم يكبر إلا بعد أوليته.

ودليل آخر أن حركاتهما فيما مضى لم تكثر إلا بعد قلتهما، وقلة الحركة تدل على أوليتها ، وتخبر بقضاء جميعهما بنهاياتها، وانقطاع أولها وآخرها بغاياتها، لأن آخر الحركة لم يعدم إلا بعد عدم أولها وانقطاع أكثرها وقلتها وفنائها بعد حدوثها كلها، والحياة مقرونة بالحركات، والسكون مقرون بالممات، فكانت حياتهما مدة، والمدة قد عدمت، وكانت لهما حركات فسكنت، وأعمار بعد حدوثهما انقطعت، فرحمة الله عليهما ورضوانه وصلواته وغفرانه.

وإذا صح أن لحياتهما أولاً لم يخلو من أن يخلقا في البدء طفلاً، أو يكون جعلهما تماماً كاملاً؛ فإن كانا في بدء خلقيهما طفلين ، وكانا إلى التربية واللطف محتاجين، فذلك دليل على خالقهما إذ جعلهما بعد صغرهما، وقواهما بعد ضعفهما، وكثرهما بعد قلتهما، وعلمهما بعد جهلهما، وأغناهما بعد فقرهما.

وإن كانا في بدء الأمر كاملين، وخلقا في البدء عاقلين، فإنهما في الكمال محتاجان إلى الأغذية وأنواع المصالح المختلفة من المآكل والمشارب الطيبة، واللباس وأظلة الأبنية، وذلك فما لا يقدران عليه، ولا يجدان السبيل أبداً إليه، إلا بالله المنعم الواحد الخلاق، المتفضل الرازق، لأنهما في بدء خلقهما لا يدريان ما أريد بهما، ولا يكون ذلك إلا بعد

تأديب مؤدبهما، وقبول إلهام معلمهما، لأنهما مع جهلهما وحيرتهما لا يعلمان المنافع والمضار إلا بعد طول تجربتهما، والتجربة ربما كان فيها الهلاك والتدمير، وبطلان الحكمة والتدبير، فمن أجل هذا أوجبت أن يكونا مُعَلَّمين، ولجميع أسباب الحكمة ملهمين.

والدليل على أصول هذه البهائم ونسلها، كالدليل على هذه الفروع وأصلها؛ فلعمري لو لم يكن لنا من النظر إلا ما في جوارحنا لكان في ذلك دلالة على الله سيدنا، ولكنا علمنا أن الفحص عن أصل هذا الخطب الجليل أولى بالحكمة عند أهل العقل، ولترك النظر هلك الملحدون، الفسقة الكفرة الجاحدون، الصم البكم المتلددون، الجهلة الفجرة المتمردون، ولترك الأدلة لم يعرفوه، وبعداوتهم جهلوه، فهم كالبهائم التي لا تعرف إلا ما جاهرت، ولا تميز إلا ما حاضرت، ولا تدرك إلا ما شاهدت ونظرت، فزادهم الله نأياً وبعداً، ولا وفقهم لخير أبداً.

[الحكمة في دوام التكليف بعد موت الرسول(ص)]

وسألت أكرمك الله عن دوام التكليف بعد الرسول، وذكرت أن يكون الجواب من المعقول.

والدليل على دوام ذلك: أن الحكيم لا يهمل خلقه من الأمر بالخيرات، والنهي عن المنكرات، لأنه إن تركهم على الضلالة و لم يهدهم و لم يأمرهم و لم ينههم فقد اختار لهم الضلالة على الهدى، ورغبهم في الغواية والردى، ومن اختار الضلالة فغير حكيم، ومن رضي للعباد بالجهل فليس برحيم، فمن هاهنا صح دوام التعبد لجميع العباد، إذ الإهمال يدعو إلى الفساد.

ودليل آخر: أن الحكيم إذا أظهر حكمته لم ينسخها و لم يبدلها إلا بخير منها أو مثلها، و لم يُرَ بعد القرآن بدله، و لم يُرَ خير منه ولا مثله.

ودليل آخر: أن الحكيم إذا ركب في عباده الاستطاعة والقوى، وفطرهم على منازعة الهوى، فلا بد من صرف ذلك في طاعة وهدى، أو في جهل وضلالة وردى، فالعقول تشهد أن الحكيم لا يأمر بصرف نعمه في الفساد، ولا يرضى لعباده بغير الرشاد، ولا

رشداً أرشد ولا هدىً أهدى مما نزل الله في الفرقان من الهدى.

ودليل آخر: أن من أخفى هداه وحكمته، فقد نزع عن أوليائه رحمته، ومن أخفى حكمته عن أوليائه، وخلع حجته عن أعدائه، فقد برئ من الحكمة والتدبير، إذ رضي بالجهل والتدمير.

ودليل آخر: أن دار البلوى لا يخلو أهلها من التشاجر في أحكامهم وأديانهم، واختلاف آرائهم وأهوائهم، وإذا كانوا من الصفة على ما ذكرنا، وكانوا من الاختلاف على ما به قلنا، فلا بد للحكيم من أحد وجهين؛ إما أن يختار لهم أحكامهم على حكمة، ويصطفي جهلهم على علمه، وإما أن يحكم علمه على جهلهم، وينفي بحكمه باطل حكمهم، وإذا لم يكن بد من كتاب يحكم بينهم ويبين لهم ما التبس عليهم فلا نعلم أبين من قوله، وما نزل من الهدى على رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْه وعلى آله وسَلَّم-.

وإذا كانوا من اختلاف الأهواء على ما قدمنا، وفي قلة الإتفاق على ما شرحنا ، لم يؤمن أن يلبسوا بذلك على من يريد النجاة بجهلهم، ويبطلوا الحق بأسوأ فعلهم، فمن هاهنا وجب على الحكيم تبارك وتعالى أن يرسل في كل قرن من القرون رسولاً ليبين لهم ما فيه يختلفون، وينفي من الباطل ما لبّس الضالون.

[الحكمة في شرعية الإمامة وبيان موضعها]

وإذا كان ذلك واجباً عليه لحكمته، لم يؤمن أهل التمويه من بريته أن يلبسوا على الناس بدعوى رسالته، فمن هاهنا وجب أن يخص بالإمامة أهل بيت معروفين، وبصحة النسب عند الخلائق موصوفين مشهورين، ليكذب الناس مدعي ذلك من غيرهم، ويكون الطلب للإمامة في بعضهم أيسر من الطلب في كلهم، وأبين للمرتادين، وأهون على المتعبدين، من أن يطلبوه في الخلائق أجمعين، مع أنه لو كان ذلك في جميع الناس، لوقعوا في أعظم الالتباس، لكثرة دواعي الفاسقين، واغتيال الظلمة المنافقين.

ولما كان ذلك واجباً على الحكيم نظرنا في قوله فوجدنا قد افترض مودة ذوي القربى من رسوله ووجدنا أقرب القرابة لديه، وأسبقهم وأعظمهم عليه، وأجداهم في الجهاد بين

يديه، وأحبهم إلى الله وإليه، علي بن أبي طالب أمير المؤمنين -عليه صلوات رب العالمين-.

ثم وجدنا أقرب قرابته، وأخصهم بنسبه وولادته، السبطين ابني الرسول الطاهرين -صلوات الله عليهما وعلى أبيهما وأمهما وعلى من طاب من ذريتهما-.

ثم وجدنا الرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْه- قد خصهما بنسبه وولادته فعلمنا أن ذريتهما أقرب قرابته مع دلائل تطول لو ذكرناها، ويتسع بها القول لو شرحناها، فهم أقرب قرابة الرسول، وأحقهم بنسبه عند جميع أهل العقول.

وإذا كان الإمام من هذين الحيين، وكان لا يوجد في غير آل السبطين، فلا بد له من دلائل يبين بها عنهم وإلا فلا فرق بينه وبينهم؛ فمن تلك الدلائل التي تنبه عن قرابته، وتُشهِره للناظرين عن أهل نسبته من أهل بيته، أن يكون أرجحهم عقلاً، وأحسنهم مقالاً وفعلاً، وأشهرهم حكمة وفضلاً.

[الحكمة في خلق المخلوقات الضارة]

وسألت -وفقك الله لمرضاته وأعانك على طاعته- عن حكمة الله في خلق هذه الضوار، من ذوات السموم والمضار.

واعلم يا أخي أن هذه الهوام في أنفسها حكمة جليلة، تدل على خالقها من تركيب آلاتها وأدواتها، وإحكام صنعة هيئاتها، وإصلاح جميع قوام حياتها، وإلهامها لمنافعها ومضارها، ولذات نعيمها ومسارها، فقد كُفِيَتْ أسباب أرزاقها، وسُهِّلَ لها جميع أرفاقها، لعلم الصانع الحكيم بضعفها عن اختيار الأرزاق، وتكلفها، فأغناها عز وجل من سعة فضله وكفلها بأنواع لطفه، وهي لا تحرث ولا تزرع، ولا يدخر أكثرها ولا يجمع، فكم فيها من عجيبة تضل فيها العقول، وحكمةٍ يقصر دون وصفها القول، وما عسى أن نذكر من عجائب أوصافها، ونشرح من خصائص ألطافها، أو نحصي من غرائب أصنافها، لعجزنا عن ذلك وضعفنا ، وجل صنع الحكيم عن وصفنا.

ألا ترى إلى الذرة وضعفها ، كيف عجزت الحواس عن وصفها ، وقصرت عن إدراك

مختلف أغراضها ، في تصرف إقبالها وإعراضها، ودرك فهمها لمعايشها ونفورها عن المهالك وخوفها وشهواتها لجميع لذاتها، وقوام روحها وتفصيلها، وحياتها وإصلاح خلقها وتعديلها، وتوصيل جوارحها وتفصيلها، قد جعلن لها أعماد تقلها عن السقوط ، وفصلت للإصعاد والهبوط، ولولا تلك الأعماد لما ارتفعت، ولولا تفصيلها لما انتفعت، ولسكنت عن التحرك وانقطعت، ولكن الحكيم جاد عليها برحمته، وامتنّ عليها بإظهار حكمته، وأتمها بفواضل نعمته.

وأما ما يسأل الآدميين من ضرر الهوام، فما هو إلا كسائر الآلام، وما السم إلا سقم من الأسقام، وعلة من علل الأجسام، ومحنة من محن ذي الجلال والإكرام، يعظم فيها الأجر للمسلمين، ويجل فيها ثواب المؤمنين، وتخويفٌ من رب العالمين، وموعظة لعباده الموقنين، وحجة ونعمة للفاسقين، وعقوبة للعجزة الظالمين، لأن الألم يدعو إلى ذكر الموت والفناء، ويُزهّد ذوي الألباب في دنياهم فيدعوهم الخوف إلى الإقصار، عما يولج في عذاب النار؛ فهذه حكمة من حكم رب الأرباب، يستحق الشكر عليها من ذوي الألباب.

مع أنه عز وجل يثيب المؤمنين على أمراضهم وأسقامهم أكثر مما يثيبهم مع صحتهم؛ فالحمد لله الذي جاد علينا بموعظته وجعل الرحمة في نعمته فيا لها محناً حسنت، ونعماً جلت وجسمت، وحكمة بانت وعظمت.

وإذا كان في البهائم لله حكمة، وكان عليها منه نعمة، وكان قد ألمها بأنواع من الآلام، وامتحنها بالموت والأسقام، فلا بد لها في الآخرة من نعيم لا يبلى، إذ كان إيلامه لها عدلاً، وإذ كان بالبهائم الخرس رحيماً، وكان في أمورها عدلاً حكيماً؛ فكيف بمن عرفه من أوليائه وأيقن بثوابه ولقائه وأحب وأبغض فيه، وهجر في بغضه مبغضيه، وصافى في محبته محبيه، ووالى فيه من يواليه، وعادى وناصب من يعاديه، فرحم الله عبداً اتصل بمولاه وذل له ولمن والاه ، وقطع فيه جميع من عاداه ، و لم يركن إلى متاع غرور دنياه.

[الرد على من قال إن البهائم تصير يوم الحشر تراباً]

وقد بلغنا عن بعض أهل الحيرة والعمى، ومن لم يعط من التوفيق عطية الحكماء ، أنه زعم أن البهائم تكون بعد الحشر تراباً ، ولا يجعل الله لها على ألمها ثواباً ، وإنما يقول بهذا من جهل حكمة الواحد الرحمن ، ولم يوقن برحمته حقيقة الإيقان، وقد قضى بالجور والعدوان.

ولو كان الأمر في البهائم على ما وصف الجهال، وقال به الكفرة الضلال، لم يخل في إماتته لها من أحد وجهين: إما أن يكون عدلاً في إماتتها مرتين ، ويثيبها على بعثها ثوابين، بعد أن يحشرها في الآخرة حشرين، وهذا محال عند ذوي العقول ، فاسد في الاعتقاد والقول.

وإما أن يكون جائراً كما زعموا فيعذبها عذابين بعد أن أحياها كرتين ، فكيف يكون عدلاً إذا آلمها ، وامتحنها بعد الحشر فأعدمها ، ومن عذب في الآخرة والأولى بغير ذنب لم يكن عدلاً ، فقذفوا الله تبارك وتعالى ، وأخرجوه من الحكمة جهلاً.

ودليل آخر: إما أن يكون -تعالى عن قولهم- رحيماً في إماتتها، وإما أن يكون رحيماً في حياتها؛ فالرحمة لا تكون في الموت الأبيد، وإنما الرحمة في الحياة والتخليد.

ودليل آخر: إما أن تكون بعد موتها تنفعه وإما أن تكون تنفعها فهو غني عن موتها وحياتها وهي محتاجة إلى حياة أنفسها ، والموت فغير نافع لها ، وإذا اتسعت رحمته ، فكيف تضيق على البهائم نعمته ، وهو قادر على تخليدها ، وغير عاجز عن مزيدها.

[الدليل على خلود العصاة في النار والحكمة في ذلك]

وسألت عن الدليل على دوام التخليد، والجواب في صدق الوعد والوعيد ، أن الحكيم رؤوف بالعباد ، وإبطال الجنة وأهلها من أكبر الفساد ، والحكيم لا يقطع ثوابه عن أوليائه ، كما لا يقطع عقابه عن أعدائه ، لأنه إن قطع ثوابه فقد ظلمهم ، وعبث في خلقه فأهلكهم، والله يتعالى عن العبث والفساد ، ويجل عن ظلم العباد ، لأن أهل الجنة صبروا على محن الحكيم ، والصبر محمود عند كل رحيم.

وأيضاً فإن الحكيم لا يظهر الحكمة للعبث والفناء ، ولكنه جعل ذلك للبقاء، وقد

أحسن أهل الجنة بالطاعة والإيمان ، فهل يجازي أهل الإحسان بغير الإحسان، أجل إنـــه لبعيد عن ذلك ، وأكرم من أن يكون كذلك.

وأيضاً فإنه شكور للمطيعين ، والشكور لا يقطع شكره عن الشاكرين ، ولا يهلـــك عباده المؤمنين، ألا ترى أن حكيماً من حكمائنا لو أنعم بنعمة ثم سلبها ، وانتزعها عـــن المنعم عليه وأذهبها ، لما سميناه مع هذا الفعل الدنيء حكيماً، ولا دعاه أحد أبداً كريمـــاً، ولصار عند الخلائق مذموماً، ولكان عند الجميع لئيماً، ولما كان عندهم أبـــداً رحيمـــاً، فكيف بأحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وأشكر الشاكرين، وخير الغافرين.

فإن قال بعض الجهال الملحدين، الكفرة الفجرة الجاحدين: فلم زعمتم أنه لا يرحـــم أهل النار، ولا ينقلهم إلى دار الأبرار؟

قيل له ولا قوة إلا بالله العظيم: لأن إخراج الفاسقين من العذاب الأليـــم، إلى الجنـــة والثواب الكريم، يدعوهم إلى البطر والفساد، وإلى ما كانوا فيه مـــن الكفـــر والعنـــاد، والعبث والظلم للعباد، وذلك قول الواحد الرحمن ، فيما نزل من محكم القرآن: ﴿وَلَـــوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ(٢٨)﴾ [الأنعام]، فكيف لا يستحق هـــؤلاء الفاسقون، ما صاروا إليه من العذاب المهين، مع ما علم الله مـــن كفرهـــم وفســـادهم، وفجورهم وعنادهم، حتى أنه علم أنه لو أخرجهم من العذاب، لعادوا لما نهوا عنه مـــن الأسباب، فكيف يا أخي أكرمك الله بثوابه، ونجانا وإياك من عذابه، يرجى لهؤلاء أبـــداً توبة، أو ينتظر منهم إنابة، أو تنفع فيهم موعظة أو تذكير، مع ما سمع من قـــول العليـــم الخبير، ومتى يرجى لهم فلاح، أو صبر أو رجعة أو صلاح، إذا لم يزجروا أنفسهم عـــن اللذات، ويقطعوها قطعاً عن الشهوات، ويجاهدوها جهاداً عن المهلكات.

فإن قال قائل أو سأل من الملحدين سائل: فكيف لا يهلكهم ويفنيهـــم، ويميتهـــم في النار ويبليهم؟

قيل له ولا قوة إلا بالله: لأنه لو أماتهم وأهلكهم لأخلف وعيده في تخليدهم، والحكيم لا يكذب في وعيده، فيكون ناقصاً عند جميع عبيده.

وأيضاً فإنه لو أهلكهم لكان الموت راحة لهم ، ولكان تخفيفاً عنهم وتخليصاً لهم من العذاب، وتفريجاً من كرب العقاب، فكيف يفرج الحكيم عن من قتل أنبيائه، وظلم رسله وأولياءه، وأعان على دينه أعداءه، واجتهد في إطفاء نوره، واستهزأ وتلعب بأموره، وأقبل على لهوه وفجوره، واشتغل عن وعظه وتذكيره، فكل هؤلاء الظلمة الفجار، الفسقة الأنجاس أهل النار، يظلم على قدر طاقته، ومبلغ قوته واستطاعته، فمنهم من فعل جميع الشرور، وركِب أنواع الظلمة والفجور، وقتل الأنبياء المرسلين، والأئمة الطاهرين، وأتباعهم الأخيار المؤمنين، ومنهم من خذل المرسلين، وأعان بخذلانه لهم القاتلين، ومنهم من كثر بداره ديار الفاسقين، وكثر جمايع الظالمين، وعمّر أسواق الجائرين، ومنهم من ظلم نفسه وأغواها، واختار الهلكة فأرداها؛ ثم يطمع أن يخلف الله وعده، ويظلم بإخلاف الوعيد نفسه، والحكيم لا يظلم نفسه بالمحال، وإخلاف صدقه في المقال، للكفرة الفجرة الضلال، العصاة للواحد الرحمن، العظيم المتفضل المنان، ذي العزة والكرم والإحسان، والقدرة والمحال والسلطان، والحكمة والجلال والبرهان، واللطف والبر والإيمان، من لا يعذب أولياءه، ولا يظلم في الحكم أعداءه، ولا يأخذ أحداً بغير كسبه، ولا يعذبه إلا بذنبه، ولا يعذب بصغائر الذنوب، ولا تخفى عليه خواطر الغيوب، ولا تحتجب عنه خفيات العيوب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

يتلوه كتاب: شواهد الصنع والأدلة على وحدانية الله وربوبيته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله الذي لا يعذب من حمده، ولا يضل عن الهدى من أرشده، ولا يخيب رجاء من قصده، ولا يذل من نصره، ولا يضل سعي من شكره، ولا يَعْمَى عن الحق من بصَّره.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله شهادة من أيقن بوحدانيته، وتعرض لعفوه ورحمته، وجوده وكرمه ورأفته، وأقر بذل ملكته، وتخضع لعظمة سطوته، وانقطع إليه بكليته، وأخلص قلبه لمحبته، وانقاد لأمره وطاعته، وتاب إليه من خطيئته، وأستعين به على نصيحته، وأرغب إليه في مودته، وإلهام رشده وحكمته.

وبعد: فإن الله جل ذكره تعرف إلى خلقه بإيجاد ما أوجد من بريته، وصنع ودبر بمشيئته، ثم أوصل إليهم العلم بربوبيته، بما أظهر لهم من أعاجيب فطرته، وشواهد صنعه وآياته.

باب الدلالة على الله عز وجل

قال المهدي لدين الله الحسين بن القاسم -صلوات الله عليه[1]-: إن سأل سائل مسترشد، أو قال قائل ملحد فقال: ما الدليل على الله رب العالمين؟

قيل له ولا قوة إلا بالله: اعلم أيها السائل أنا نظرنا الإنسان فإذا هو أقرب الأدلة على نفسه، فلم يخل عندنا من أحد ستة أوجه لا سابع لها:

[١] إما أن يكون خلق نفسه.

[٢] وإما أن يكون قديماً لم يزل .

[٣] وإما أن يكون حدث لعلة من العلل.

[٤] وإما أن يكون هملاً رَسْلاً لا من علة ولا من خالق.

---

[1]- في (ب): قال مولانا الإمام أمير المؤمنين المهدي لدين الله العالم الحسين بن القاسم -صلوات الله عليهما-.